الدلالة الزمنيّة للفعل المضارع

بوتخيلي عائشة*

إشراف: عرابي أحمد

جامعة ابن خلدون تيارت، boutekhili@hotmail.com.

الاستلام: 2020/01/14 القبول: 2020/08/15 النّشر: 2020/10/20

الملخص: يتناول البحث الدلالات الزمنية للفعل المضارع في اللغة العربية، لمعرفة ارتباط أبنية الفعل المضارع بأزمنة معينة؛ ومعرفة مدى التزامه بزمنه الطبيعي المعروف وهو دلالته على الحال، والاستقبال، وإمكانية خروجه إلى أزمنة أخرى من الماضي، وغيره. وعليه، فقد كان من الضروري اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في تتبع أزمنة الفعل في اللغة العربية. ومن أهم النتائج المتوصل إليها، أن السياق يؤدي دورا مهما في تعيين زمن الفعل المضارع، أي أن زمن الفعل يحدده السياق، لا الصيغة، كما أنّ القرائن أيضا تساعدنا على فهم الجملة النحوية، خاصة الظاهرة الزمنية للفعل.

الكلمات المفتاحية: الدلالة، الحدث، الزمن، المضارع، الحركة، القرينة، السياق.

The temporal significance of the present tense verb

Abstract: The purpose of the research is to study the semantics of the unfulfilled verb in the Arabic language and to know the relationship of the structure of this type of verb with specific tenses, on the one hand and to know its engagement with its natural tense, in other words, its semantics with respect to mode and reception as well as the probability of correlation with

* **المؤلّف المرسل**: عائشة بوتخيلي، boutekhili@hotmail.com.

past tenses or others. For this, the methodology adopted in our investigation of verb tenses is descriptive and analytical. Among the results obtained, we note that the context plays a very important role in the designation of the verb tense; in fact, it is the tense of the verb that specifies and limits the context and not the form or appearance. In addition, indications and clues participate in the interpretation and understanding of the grammatical sentence, particularly in the temporality of the verb.

Keys words: signification, event, time, present, movement, context.

مقدّمة: الكلمة في اللغة العربيّة تقسّم إلى ثلاثة أنواع: حرف، واسم، وفعل؛ وإنّ الأفعال تقسّم إلى ثلاثة أنواع بحسب زمن الحدوث، وهي الفعل الماضي، والفعل المضارع، وفعل الأمر. لكل فعل في اللغة العربيّة قواعده الإعرابيّة التي تميّزه، وفي مقالنا هذا سنتعرّف على معنى الفعل المضارع، وأنواعه، وكيفية أعرابه ودلالته الزمنية.

ماهية الفعل:

أقدم تعريف للفعل وصل إلينا هو ما جاء في كتاب سيبويه إذ يقول في هذا الصدد: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهوا كائن لم ينقطع. فأما بناء ما مضى: فذهب وسمع ومكث وحمد. وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمراً: اذهب واقتل واضرب، ومخبراً: يقتل ويذهب ... وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت "([1]). أما الفعل فهو "ما دل على معنى في نفسه والزمن جزء منه نحو قاتل وتقدم، يقاتل ويتقدم واكتب" ([2]).

وقد جاء في ألفية ابن مالك أن الكلام في اللغة العربية ينقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: اسم وفعل، وحرف حيث يقول:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

واحده كلِمةٌ، وللقول عَمْ وكِلْمَةٌ بها كـلامٌ قد يـؤَمُ

فاللفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم. والكلمُ اسم جنس جمعي واحده (كَلِمة) وهي: اسم نحو: زيد، وفعل نحو: يكتب، أو حرف نحو: عن([3]).

والمتمعن في قول سيبويه يجد أن الفعل كلمة دالة بمادتها على الحدث، وبصيغتها الصرفية على زمان وقوعه؛ ولذا كانت تعريفات النحويين بعد سيبويه تصب في هذه الدلالة المتضمنة للحدث والزمن وهذا ما نجده في تعريف الزمخشري إذ يقول: "الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان"([4]) .

وهو يماثل بذلك ما ذهب إليه سيبويه في جعل الفعل يقترن بالزمن، وقد عرفه ابن الحاجب بأنه" ما دل بهيئته على أحد الأزمنة الثلاثة"([5])،وجاء في كتاب الجمل للزجاجي: "والفعل ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل نحو قام يقوم وقعد يقعد وما أشبه ذلك " ([6]).

من خلال ما سبق تقديمه من تعاريف للفعل يتضح أنها تلتقي كلّها في معنى واحد هو أن الفعل هو "كلّ ما دلّ على حدث ما في زمن معين. غير أن المتأخرين منهم كالجامي والصبّان أضافوا إلى التعريف مدلولاً ثالثاً هو النسبة – أي الإسناد – إلى الفاعل"([7])، ونخلص من هذا إلى أن متأخري النحاة متفقون على تعريف الفعل بالعناصر الثلاثة (الحدث والزمن والإسناد) .

أما المعاصرون من اللغويين فقد أنكر بعضهم دلالة الفعل على الزمن، واتجهوا في تعريفهم للفعل وجهة نسبة الحدث دون اقترانه بالزمن؛ فقالوا بأنه " ما أنبأ عن حركة المسمى"([8]) .

وبناء على هذا التعريف فإن الفعل (خَرَجَ) منبئ عن حركة المسمى، والمقصود بهذه الحركة هو حركة الخروج من كونه غير مرتبط بالذات إلى كونه مرتبطاً بها ، كما أن ذلك التعريف يفيد بأن مدلول الفعل (ذَهَبَ) هو حركة الفعل اللغوي (الذهاب) من عدم التعلق بالفاعل إلى التعلق به .

ويبدو من تعريفهم هذا أن الدلالة المذكورة تستند إلى صيغة الفعل لا مادته، لأن "أي فعل من الأفعال يتشكل بصفته كلاماً من الأصوات التي تكوِن مادته الأصلية، وهذه المادة الأصلية

مثل (ك، ت، ب) تدل مجتمعة -قبل دخول الحركات-على مفهوم الحدث (الكتابة) وبعد دخول الحركات عليه في (كَتَبَ) تتشكل الصيغة الدالة على مصداقية الحدث (الكتابة) وصدوره عن فاعل (الكاتب) وعلى هذا يكون المقصود من حركة المسمى هو انبعاث الحدث وتحققه من الفاعل بعد أن لم يكن متحققاً ولا صادراً عنه. وذهب بعضهم إلى أن المسّمى هو الفاعل، والفعل ينبئ عن حركة الفاعل ولا ينبئ عن تحرك الحدث"([9]).

لأن بعض الأفعال تدل — بحسب ظاهرها — على أن الحدث أثر من آثار الفاعل ، وليس له وجود خارجي كقولنا : امتنع واستحال ، فإن الامتناع والاستحالة لا وجود لهما في الخارج ؛ ليتصور أنها تحركت بواسطة صيغة الفعل من العدم إلى الوجود ، و المقصود من العدم والوجود هو" العدم والوجود الرابط بين الحدث والذات (أي ثبوت النسبة وعدم ثبوتها) وليس المقصود بالوجود الوجود الأصيل الذي هو من عوارض الماهية (الموجود) فأفعال مثل (وجد ، حصل ، حدث) ومثل (عدم ، فقد ، استحال) لا تقبل الوجود الأصيل لاستحالة عروض الشيء على نفسه أو على نقيضه ، ولكنها تقبل الوجود الرابط بمعنى ثبوت النسبة وعدم ثبوتها للفاعل" ([10])

وفسَّر لغويون آخرون حركة المسمى بأنها "حركة مادة الفعل وخروجها بواسطة الصيغة من قابلية الاستقلال بالمفهومية إلى الاستقلال الفعلي بالمفهومية"([11]) وتوضيح هذا أننا إذا عدنا إلى أقسام الكلمة نجد الأسماء مستقلة بمعانيها كما هي مستقلة بألفاظها كالرجل والمرأة والعلم والفهم .. إلخ كما نجد الحروف مستقلة بألفاظها لا بمعانيها مثل: من، عن، ثم. إلخ أما الأفعال فلا استقلال لها إلا بواسطة إسنادها إلى الفاعل؛ فهي من هذه الجهة أردأ من الحروف ؛ لأن الحرف مستقل لفظاً غير مستقل معنى ، أما الأفعال فغير مستقلة لا لفظاً ولا معنى؛ لأن الفعل يتكون من مادة وصيغة ، فالمادة ليس لها معنى بالفعل ، وإن كانت قابلة لأن يكون لها معنى فعلي عند عروض الصيغة عليها ، فمعناها إذن معنى بالقوة أي غير مستقل بالمفهومية ، أما الصيغة فليس لها معنى مستقل أيضاً ؛ لأنها لا تدل إلا على نسبة المادة للفاعل ، والنسبة معنى حرفي ، ومعاني الحروف غير مستقلة بالمفهومية، وعلى هذا فكلا جزئي الفعل غير مستقل بالمفهومية، ولكن مادة الفعل بواسطة عروض الصيغة عليها تخرج من كونها ذات معنى غير مستقل (معنى بالقوة) إلى كونها معنى بالفعل. والظاهر من هذا الرأي أن الحركة هي المقومة لحقيقة الفعل، لأن مادته غير مستقلة بالمفهومية، وصيغته غير مستقلة أيضاً، وباجتماعهما تتكون حركة المادة من عدم الاستقلال إلى الاستقلال، وعليه فإن حركة المادة

هي الفعل وليست مدلوله، ومقتضى هذا أن يكون تعريف الفعل هو: حركة المسمى، لا الإنباء عن حركة المسمى .
ويلاحظ عليه أن الصيغة لا تستعمل بلا مادة ، والعكس صحيح في المادة.

أما دلالة الصيغة على النسبة فليست من قبيل المعاني الحرفية ؛ لأن الحرف لا يدل على النسبة إلا بوجوده في التركيب، أما الصيغة فلا يمكن التفكيك بينها وبين النسبة . وإن كانت "النسبة ناقصة أي تحليلية والنسبة التحليلية تقع عند بعض اللغويين في المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة وغيرها ، لأن الكلمة تنحل إلى حدث وذات ، وهي بخلاف النسبة التركيبية التي لا تحتاج إلى تحليل في نحو (فَهِم محمد) ، واختلفوا في النسبة الواقعة في الفعل وحده كما في (ضرب) أهي تحليلية أم تركيبية" [12]، فإن قولك (ضَرَبَ) يتحلل إلى حدث منسوب إلى فاعل ، ولا يخفى أن "الفعل باعتباره وحدة لفظية يأخذ وظائف معينة في الاستعمال اللغوي ، فيأخذ وظيفة دلالية تبرز في معناه المعجمي ، ويأخذ وظيفة صرفية تقوم بأدائها بنيته اللفظية ، كما يأخذ وظيفة نحوية تتمثل باستخدامه طرفاً في الإسناد"([13]) ، يضاف إلى هذا أنه قد يأخذ وظيفة بلاغية حين يظهر به الغرض البلاغي للمتكلم .

ولو قارنا بين ما ذهب إليه سيبويه في تعريفه للفعل وما ذهب إليه غيره من النحاة لوجدنا الإيجاز والشمولية في تعريف سيبويه أما بقية التعاريف فان تمتعت بالإيجاز فهي لا ترقى إلى الدقة والشمولية لأن التعريف بالزمن وإن استقطب جميع أنواع الفعل ليس مانعا من دخول بعض المشتقات كاسم الفاعل كما أن التعريف بالحدث أو حركة المسمى ليس مانعا من دخول المصادر الدالة على حدث ما.

ومن ثم كان على أولئك اللغويين أن يأخذوا في تعريفاتهم للفعل تلك الوظائف في الحسبان بصورة تجعل التعريف جامعاً لمواصفات الفعل.

وأما عن تسمية الفعل بالفعل فيقول أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز "اعلم أن الأفعال أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سمتها العلماء الأبنية، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة، وهي حركات مقتضيات"([14]).

فالفعل في حقيقته "ما فعله فاعله فأحدثه وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها (...)فلقبوا بالفعل كل ما دلَّ لفظه على حدث مقترن بزمان ماضي أو مستقبل أو مبهم الاستقبال والحال"([15]).

خصائص الفعل:

من خصائص الفعل أنه تدخل عليه بعض الحروف مثل قد نحو: قد حدث والسين نحو: سيحدث وسوف نحو: سوف يحدث والجوازم نحو: لم يحدث وتاء التأنيث الساكنة نحو: حدثتْ والضمائر المتصلة نحو: أحدثتُ ويحدثن ([16]).

وللتفريق بين الفعل والاسم عوامل فالفعل لا يقبل التنوين ولا "ال «التعريف فمثلا الفعل "كتب" لا يقبل التنوين ولا "ال «ولا حروف الجر، بينما الأسماء لا تقبل حروف النصب أو الجزم بينما نستطيع أن نعرفها ويمكن تنوينها وإدخال حروف الجر عليها فلو قلنا "كتابة" فهي اسم نستطيع تعريفها "الكتابة" وتنوينها "كتابةٌ" ونستطيع إدخال حروف الجر فنقول: "بحث في الكتابة المزخرفة" مثلا؛ بينما لا تقبل حروف النصب أو الجزم.

وتصنف الجملة في العربية إلى صنفين باعتماد الأسماء والأفعال فإذا استُهلت باسم فهي جملة اسمية وتتكون من مبتدأ وخبر، وإذا بُدأت بفعل فهي جملة فعلية وتتكون من فعل وفاعل إذا كان الفعل لازما، وفعل وفاعل ومفعول به إذا كان الفعل متعديا.

أقسام الفعل:

يعد الفعل في الجملة العربية ركنا أساسيا، وهو من المسائل التي نالت اهتمام النحاة القدامى والمحدثين وأول من جعل الفعل يقترن بالزمن وقسمه إلى ثلاثة أقسام هو عالم النحو سيبويه حين قال "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع"([17]).

"فالنحاة قسموا الفعل على أساس تقسيم الزمن الفلسفى، وهو الماضى والحاضر والمستقبل، وخصوا كل زمن بصيغة معينة، هو معناها فى حالة الإفراد والتساوق على السواء. " ([18])

وقد انتقد بعض الباحثين المعاصرين النحاة لتركيزهم على الزمن فى صيغة الفعل، وإهمال السياق الذي وردت فيه، فيرى فاضل الساقي : "أنه كان على النحاة أن يدركوا أن الأفعال مجرد

صيغ وألفاظ تدل على زمن ما، هو جزء من معنى الصيغة لا على زمن معين، وأن السياق أو الظروف القولية بقرائنها اللفظية والحالية هي وحدها التي تعين الدلالة الزمنية وترشحها لزمن بعينه " ([19]).

وعليه فقد قسم هؤلاء الباحثون الزمن على نوعين هما :أولاً: الزمن الصرفى وهو الزمن الذي تدل عليه الصيغة المفردة خارج السياق.
ثانياً: الزمن النحوي، أو يسمى "الزمن السياقى التركيبى" "وهو الذي تُحَدِّده القرينة اللفظية أو الحالية، أي: هو معنى الفعل فى السياق" ([20]) .
وللمقارنة بين الزمن النحوي والزمن الصرفى يمكن القول : إن "مجال النظر فى الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المفردة، وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر فى الزمن الصرفى إلا الصيغة منفردة خارج السياق"([21]).
ويرى مالك المطلبى: "أن الصيغ فى اللغة العربية تخلو من الدلالة على زمن فى المستوى الصرفى"([22]) وأن "وقوع الصيغ المتغايرة فى مستوى تركيبى واحد يعنى تفريغ صيغة ما، دون غيرها من الزمن حيث تشير إلى وجه من وجوه دلالتها الحدثية، ومن هنا يكون من الخطأ إسناد الزمن إلى مثل هذه الصيغ بوصفها "شكلاً زمنياً"؛ لأن الزمن يكتسب من قرائن السياق اللفظية والمعنوية"([23]).

في حين يقسم علماء الكوفة الفعل من حيث الدلالة الزمنية إلى ماضٍ ومضارعٍ ودائم.

فالفعل إذن هو العامل فى الجملة الفعلية وهو عبارة عن كلمة دالة على حدث فى زمن معين وللفعل أنواع عديدة أما من حيث زمانه فينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي الماضي والمضارع والأمر.

"ماض وهو ما دل على الزمن الماضى، ومضارع وهو ما دل على زمن الحاضر أو المستقبل، وجعلوا القسم الثالث وهو الأمر يدخل ضمن الدلالة على زمن المستقبل"([24]).

ماهية الفعل المضارع:

الفعل المضارع هو "ما دل على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: أقرأ، تحبُّ، نُعلّمُ، يسافرُ"([25])

وهو" كل فعل يدل على حدوث عمل في الزمن الحاضر أي الآن مثل: أجلس، أو في الزمن المستقبل مثل: أسهرن"([26]).

من خلال التعريفين يتضح أن الفعل المضارع هو كل حدث وقع في الزمن الحالي أو أنه يحدث

مستقبلا وله خصائص تميزه عن الفعل الماضي وفعل الأمر وهي بعض الحروف تدخل عليه جُمعت في كلمتي "أنيت" أو "نأيت" كما ذكرها الزمخشري بالتفصيل حيث يقول " الفعل المضارع هو ما تعتقب في صدره الهمزة، والنون والتاء والياء، وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تَفْعَلُ، وللغائب يَفْعَلُ، وللمتكلم أَفْعَلُ، وله إذا كان معه غيره واحداً أو جماعة نَفْعَلُ "([27]).

وتسمى هذه الحروف بحروف المضارعة إضافة إلى حرفي الاستقبال "السين وسوف "والنواصب والجوازم ولام الابتداء ولا وما النافيتين مثل: سيفعل، سوف يفعل، أن يفعل، لم يفعل، ليفعل، لا يفعل، وما يفعل.

ومن خصائص الفعل المضارع أنّ فيه نقلاً للصورة الماضية وجعلها بين يدي الحاضر بصورة ديناميكية متجدّدة في مخيّلة المتلقي والقارئ لأنّه يتضمّن زمنين الحاضر والمستقبل؛ لذا فإن القرآن الكريم يأتي بالفعل المضارع في حين الفعل الماضي صاحب دلالة قد حصلت وثبتت بلا تجدد مثل قوله تعالى ﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ٤٥ ﴾([28]).

فالفعل الأول (ألقى) ماضي، والثاني (تلقف) مضارع وذلك لاستحضار الصورة وكأن اللقف حالة تحدث أمام القارئ وبين يديه، بخلاف لو قال: لقفت بالماضي. ومن الأمثلة على ذلك أيضا قوله تعالى ﴿ وَأُحِيطَ بِثَمَرِهِ ۦ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَآ أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا وَيَقُولُ يَٰلَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴾([29]).

فللفعل المضارع (يقلب) أثر على السمع وكأنك تشاهد رجلا يقلب كفيه، مجيء الفعل مشددا دلالة على شدة تقليب اليدين الدال على شدة الحسرة والندم. ومثل ذلك كثير في القرآن الكريم.

صيغة الفعل المضارع:

توصل النحويون إلى أن صيغة الفعل المضارع هي صيغة بنيت للدلالة على شيئين هما:

الأوّل: الدلالة على حدث لم يقع، وأردتَ أن تخبر بوقوعه في المستقبل، فهي إذن تشترك مع صيغة الأمر في الدلالة على ما لم يقع من الأحداث.

فإنّ صيغة الأمر والمضارع تشتركان في الدلالة على أحداث المستقبل والفرق بينهما أنّ صيغة الأمر يطلب بها حدوث الفعل فقولك: (اقرأ) تطلب به من مخاطبك إحداث فعل القراءة فإن حدث منه ذلك فيكون بعد انتهائك من اللفظ نطقا أي في المستقبل. أمّا صيغة المضارع فيخبر بها عن حدوث الفعل في المستقبل ففي قولك: (يسافرُ زيد غدا، أو سيسافر زيد، أو سوف يسافر زيد) إخبار عن حدوث السفر من زيد في المستقبل. الثاني: الدلالة على ما هو واقع من الأحداث ولم ينقطع ويمتاز هذا النوع من الأحداث إذا تناوله الكلام بكونه مخبراً به فقط ولا يصح طلب حدوثه لأنّه طلب تحصيل حاصل وهذا ما أراده سيبويه بقوله: (وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت).

الدلالة الزمنية للفعل المضارع:

قبل الولوج إلى الدلالة الزمنية للفعل ارتأيت أولا أن أعرج على مفهوم الدلالة لغة واصطلاحا

أ)الدلالة بمفهومها اللغوي:

"الصورة المعجمية لأي لفظٍ في اللغة العربية تمثِّلُ الصورة الأساسية لمحيطها الدلالي"([30])

فالدلالة لغة: من "دله عليه وإليه دَلالة ودِلالة ودُلولة، والفتح أعلى، ويقال: دلَّني على الطريق: اهتديت إليه، والمفعول: مدلول عليه وإليه، والدليل: ما يستدل به...، ودلاه بغرور: أوقعه فيما أراد من تغريره، وهو مِن إدلاء الدَّلو، ودلوتُ بفلان إليك: استشفعت به إليك، وتدلَّى من الشجرة؛ أي: تدلل، والدلالة هي الإرشاد، وما يقتضيه اللفظ عند إطلاقه، جمعها دلائل ودلالات، والدلالة: الأمَارة، ومن المجاز: "الدالُّ على الخيرِ كفاعلِه."

ودلَّه على الصراط المستقيم، وتناصرت أدلَّة العقل وأدلة السمع، واستدل به عليه"([31]).

ويحصر ابن منظور المعنى الحقيقي للجذر في دلالة الإرشاد أو العلم بالطريق الذي يدل الناس ويهديهم، بقوله: "والدَّليل ما يُستَدَلُّ به، والدَّليل الدَّالُّ، وقد دَلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلالة (بفتح الدال أو كسرها أو ضمها)، والفتح أعلى، ... والدَّليل و الدِّلِّيلَى الذي يَدُلُّك"([32]).

والمعنى ذاته يشير إليه الفيروز آبادي للجذر (دلل)، فيقول: "... والدالة: ما تدل به على حميمك، ودله عليه دلالة... سدده إليه.... وقد دلَّت تَدِلُّ، والدَّلُّ كالهَدْيِ"([33])، ويترتب على هذا التصورِ المعجمي توافُرُ عناصر الهَدْي والإرشاد والتسديد؛ أي: توافر مرشِد، ومرشَد، ووسيلة إرشاد، وأمر مرشَد إليه، وحين يتحقق الإرشاد تحصل الدلالة.

والدلالة بهذا المعنى لا تختصُّ باللغة فقط، بل هي "عامة في كل ما يوصل إلى المدلول، ومتى دل الشيءُ على معنى، فقد أخبر عنه وإن كان صامتًا، وأشار إليه وإن كان ساكنًا"([34])، وينبغي هنا التفرقة بين الدلالة وبين المعنى؛ فالدلالة هي مجموعُ المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ، وهي وسيلةُ الوصول إلى المعنى، فبها يُومَأ إلى مفهوم اللفظِ؛ لذا تُعَد الدلالة أوسعَ مِن المعنى وأشمل.

ب) **الدلالة في الاصطلاح:** غالبًا ما تتوافر العلاقةُ بين المدلولينِ اللغوي والاصطلاحيّ؛ إذ ترتكز الثانيةُ على الأولى وتستمدُّ منها مقوماتها؛ لأن الوضعَ اللغويَّ الذي تصالَح عليه أهل اللغة قديمًا، يُلقي بظلالِه ومعناه الدلالي على المعنى العِلمي؛ فالمصطلحُ يتشكَّل مع نموِّ الاهتمام في أبواب العلم وبالاحتكاكِ الثقافي.

وهي عند الأصوليين:

"كون الشيء بحالةٍ يلزم من العِلمِ بها العلمُ بشيءٍ آخَر، والشيء الأول هو الدالُّ، والثاني هو المدلولل" ([35]).

وهذا التعريفُ لا يَخرُجُ عن تعريف المَناطقة، وهو فهم أمرٍ من أمر، أو كون أمر بحيث يُفهَم منه أمرٌ آخر، فُهِم بالفعل أو لم يفهم.

فلا بد للدلالة عندهم من تحقُّق عنصرين: أحدهما الدال، والثاني المدلول؛ نحو الطَّرْق على الباب؛ فإنه دال على وجود شخص مدلول، وهذه الصفة التي حصلت للطَّرق تسمَّى دلالة.

فالدلالة إذًا تقومُ على العلاقة بين الدال والمدلول من جهة، وبينهما وبين المتلقي من جهة أخرى، فعِلمه بالدال يستدعي انتقالَ ذهنه لإدراك المدلول.

أما عن الدلالة الزمنية للفعل المضارع فقد ذكر السيوطي في همع الهوامع أنّ العلماء مختلفون في زمن المضارع على خمسة أقوال واختار منها أن المضارع يدل على الحال في الحقيقة وأما دلالته على المستقبل فهو مجاز خلافا للجمهور من النحاة.

لكن بعد ذلك قسم المضارع من حيث زمنه إلى أربعة أقسام: قسم يتعين فيه الحال وذلك إذا اقترن بكلمة "الآن" وما في معناها، وقسم يترجح فيه للحال إذا تجرد من القرائن فالراجح أنه للحال، وقسم يتعين فيه الاستقبال وذلك إذا اقترن بظرف زمان للمستقبل، وقسم يتعين للمضي وذلك إذا اقترن بلم أو لما.

هذا ما يشير إلى أن الدلالة الزمنية للفعل المضارع تتغير بدخول بعض الحروف عليه فمنها ما يباشر الفعل فيخلصه للحاضر، ومنها ما يقلبه ماضيا، ومنها ما يجعله مستقبلا.

دلالة الفعل المضارع على المضي:

كما أسلفنا الذكر أن الفعل المضارع تتغير دلالته الزمنية من الحال أو المستقبل إلى الماضي وذلك بقرائن لفظية أو معنوية خاصة بالزمن الماضي مثل "لم"و"لما"هذان الحرفان إذا دخلا على الفعل المضارع دلّ على الماضي.

"دخول "لم" على الفعل المضارع تنفي حدوث الفعل في الزمن الماضي المطلق فقولك" لم يكتب زيد " تنفي حدوث فعل الكتابة في الزمن الماضي وكأنك تقول" ما كتب زيد" في حين أّن لمّا تنفي وقوع الحدث في الزمن الماضي المستمر إلى الحال أي زمن التحدث"([36])، و"قد تكون لمّا بمعنى لما"([37])مثل قول البحتري:

لَم تُضِعني لَمّا أَضاعَني الدَهْ ... رُ وَلَيسَ المُضاعُ إِلّا مُضيعي ([38])

فالبحتري من خلال هذا البيت يريد أن يقول: لم يضيعوا الدهْر، وقد تأتي في الكلام قرينة لفظية تدل على الزمان الماضي من ذلك قوله:

جَمَعَ المَكارِمَ كُلَّها بِخَلائِقٍ لَم تَجتَمِع في سَيِّدٍ مِن قَبلِهِ ([39])

فالقرينة اللفظية هنا هي قوله "من قبل" " دلت على أن الاجتماع قد انقضى وانقطع أثره.

ومنه قوله أيضًا:

إذا قُسِمَ التَقَدُّمُ لَم يُرَجَّح نَصيبٌ في الرِجالِ عَلى نَصيبِ ([40])

فالقرينة اللفظية هنا هي قوله " نَصيبٌ " دلت على أنَّ الترجيح قد انقضى وتحقق هدفه بالنصيب.

ومنه قوله أيضًا:

فَإذا عَزَمتَ عَلى مَساءَتِهِم فَاجهَر بِلَم يولَد وَلَم يَلِدِ ([41])

لقد جاء الفعلان يولَد ويَلِدِ منفيين مجزومين بلم وتجردا من دلالتهما على المضارع حيث قلبت لم زمنهما إلى الماضي.

ويدل الفعل المضارع على الماضي إذا "سبق بالفعل "كان"أي أن الحدث كان مستمرا في الزمن الماضي، قال الفراء:(كان) إنما خلقت للماضي"([42]).

من ذلك قوله تعالى:﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَلَى ٱلنَّارِ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَآ قَالَ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُون ٣٤ ﴾([43]).

قال الأخفش الأوسط وهو يفسر قوله تعالى (ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون)"أدخل كان ليخبر أنه فيما مضى ويضيف يوسف المطلي أن "كان" في الاستعمال القرآني، "تفيد الاستمرار في الماضي، فيما يكون عادة أو يكون حالة عامة"([44]) نحو قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ إِلَى ٱللَّهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥ ﴾([45])

وقوله تعالى ﴿ لَا يَحۡزُنُهُمُ ٱلۡفَزَعُ ٱلۡأَكۡبَرُ وَتَتَلَقَّىٰهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ هَٰذَا يَوۡمُكُمُ ٱلَّذِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ ١٠٣ ﴾([46]).

دلالة الفعل المضارع على الزمن الحاضر:

وأوضح صيغة له هي صيغة المضارع المقترن بما يعينه للحال في نحو (محمد يصلي الآن) وكذلك صيغة الأمر المقترن بما يصرفها للحال نحو (صل الآن يا محمد). و للزجاجي رأي آخر من أن "الفعل إما ماضٍ وإما مستقبل ، والحال في حقيقته متكون في الوقت الماضي وأول الوقت المستقبل" ([47])، وفحوى حديثه أن ما ذكره من وصف للحال جزءاً منه يقع في الماضي وجزءاً منه يقع في أول المستقبل .
وفي العقود الإنشائية تكون قرائن الحال هي الدالة في نحو (بعتك) و(زوجتك) لأن الملاحظ في العقد إيقاعه بين المتعاقدين في اللحظة التي وقع فيها الاتفاق([48])، فيكون مجيء الفعل ماضياً في العقود من باب التأكيد على حتمية العقد ، وإن كانت حتمية العقد حتمية قانونية لا تكوينية، وهذا يعني أن "صيغ ألفاظ العقود الواردة بتلك الصيغة ليست مفرغة من الزمن ، خلافاً لما ذهب إليه بعض الباحثين"([49]).

دلالة الفعل المضارع على الاستقبال :

وأظهر صيغة له هي المضارع المقترن بما يعينه للمستقبل في نحو (سيذاكر محمد) وكذلك الأمر المقترن بما يصرفه لإيقاعه في المستقبل في نحو (ذاكر يا محمد غداً) أما قول بعض الباحثين بأنه لا صيغة للمستقبل في اللغة العربية ، على أساس أن "الفعل المضارع يدل على الزمن الحاضر إذا تجرد من القرائن"([50]).
فقد أجاب عنه سيبويه ومن تبعه من النحاة حين نقلوا استعمال المضارع والأمر للحاضر والمستقبل ، لم يكن هذا النقل كاشفاً عن تبادر خاص بالنحويين، بل كان كاشفاً عن تبادر عام؛ لأن احتمال وجود صيغة أخرى للدلالة على الزمن الحاضر والمستقبل احتمال ضعيف،

نظراً لأن الحاجة في الاستعمال تفرض وجود تلك الصيغة، ومن ثم كان من الاحتمال الضعيف أن يجدها النحاة ولا يروونها أو أنهم يروون صيغة أخرى بخلافها، هذا إلى أن النحويين من أبناء اللغة أنفسهم ، فيكون تبادر الدلالة على الزمن الحاضر والمستقبل تبادراً ناشئاً من اختلاط النحويين ومشافهتهم للناطقين بالعربية في تلك العصور السالفة .

ومن القرائن التي تدخل على الفعل المضارع فتخلصه للاستقبال "لام الابتداء" نحو ما ذهب إليه ابن مالك في "جواز إخلاص لام الابتداء الفعل المضارع للاستقبال"([51]).

وهذا مذهب سيبويه في قوله "وقد يستقيم في الكلام (إنّ زيداً ليضرب وليذهب) ولم يقع ضرب"([52]).

وقد استند ابن مالك فيما ذهب إليه بنصوص في القرآن الكريم ورد فيها الفعل المضارع دالا على المستقبل مقترنا بلام الابتداء نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبۡتُ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِۚ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ١٢٤ ﴾([53]) فقوله" ليحكم " مستقبل والسياق هو الذي يدل على ذلك، ذلك أن قوله "ليحكم" يحدث الفعل في يوم القيامة وهو لا شك واقع في المستقبل فالحدث لم يحدث بعد، وإنما وقوعه سيكون في المستقبل.

في حين ذهب أغلب النحويين البصريين ونحاة الكوفة إلى أن دخول لام الابتداء على الفعل المضارع يخلصه للحال وليس للاستقبال، ذلك أن الأصل في الفعل المضارع أن "يكون مشتركا بين الحال والمستقبل فإن تجرّد من القرائن اللفظية والمعنوية حمل على الحال وقد يتخلص للحال بقرائن منها لام الابتداء"([54]).

وسوف أيضا من القرائن التي تخلص الفعل المضارع إلى المستقبل إلا أن حرف السين يجعله دالا على المستقبل القريب في حين سوف يجعله دالا على المستقبل البعيد.

السين حرف يختص بالمضارع، ويخلّصه للاستقبال، ويتنزل منه منزلة الجزء، فلذا لم تعمل فيه. وذهب البصريون إلى أن مدة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف. تعرب: حرف تنفيس أو حرف استقبال مبني على الفتح، لا محل له في الإعراب. ومعنى حرف التنفيس: حرف توسع، لأن السين نقلت المضارع من الزمن الضيق وهو الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ([55]).

ذكر بعضهم أنها قد تأتي للاستمرار كقوله تعالى ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ يُرِيدُونَ أَن يَأۡمَنُوكُمۡ وَيَأۡمَنُواْ قَوۡمَهُمۡ كُلَّ مَا رُدُّوٓاْ إِلَى ٱلۡفِتۡنَةِ أُرۡكِسُواْ فِيهَاۚ ٩١ ﴾([56]) وكذلك الآية ﴿ ۞سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ قُل لِّلَّهِ ٱلۡمَشۡرِقُ وَٱلۡمَغۡرِبُۚ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ١٤٢ ﴾([57])، لأن ذلك إنما نزل بعد القول — "ما ولاهم" - فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار، ومن نافلة القول إن هذا الاستمرار هو من معنى الاستقبال([58]).

قد تفيد السين الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه، ورد في القرآن الكريم ﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ ١٣٧ ﴾([59])، فمعنى السين أن ذلك كائن لا محالة، وإن تأخر إلى حين، وصرح به في قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٧١ ﴾([60])السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ([61])، فهي تؤكد الوعد، وبالتالي فهذا أيضًا هو من الاستقبال

سوف: سوف كالسين، وتسمى حرف تسويف أو استقبال، وهي أوسع زمانًا منها عند البصريين، لأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، ومرادفة لها عند غيرهم. نلاحظ أن العرب اشتقوا منها (التسويف)، دلالة على المسافة الزمنية فيها، تنفرد (سوف) عن السين بدخول اللام عليها نحو قوله تعالى﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ٥ ﴾([62])" ([63]) قد نفصل (سوف) بالفعل الملغَى، كقول زهير بن أبي سُلمى:

وما أدري وسوف -إخال- أدري أقوم آل حصن أم نساء؟

وهذا الأمر جائز في الشعر لضرورة ([64]) والأجدر عدم الفصل بين (سوف) والفعل كما لا يجوز أن نفصل السين عن الفعل المضارع المرفوع، فالمضارع يبقى بعدها مرفوعًا فقط.

كما لاحظت أن السين فيها تأكيد أكثر، بينما (سوف) فيها عدم الجزم، وهي "مفتوحة" أكثر.

فإذا أردت نفي الاستقبال أتيت بـ(لا) في مقابلة السين، فنقول: أنا لا أتأخر (كانت في الإثبات= أنا سأتأخر).

وإذا أردت نفي الاستقبال أتيت بـ(لن) في مقابلة سوف، فنقول: لن أتوانى (كانت في الإثبات: سوف أتوانى)، ولا يجوز أن يؤتى بـ (سوف + لن)، فذلك ما لا يرد في كتب اللغة

وأصولها، فلنكتف بالقول :لن أكذب، و"لن أقصّر عن ندى". والمعنى مفهوم، فـ(لن) تفيد نفي المستقبل.

دلالة الفعل المضارع على الاستمرار في الماضي والحاضر والمستقبل: في نحو قولهم: "قبل الرماء تُملأ الكنائن"([65]) و " أنت لا تجني من الشوك العنب" ([66]) حيث يكون التخصيص بزمن معين في هذين المثالين غير مقصود للمتكلم ، ومثلهما قولك (تشرق الشمس)و (يضيء البدر) و (كل حي يموت) فإنها "تفيد الحدث الثابت"([67])، مما يعني استمرار الحدث وعدم تخصيصه بزمن معين.

ومثل هذه الأمثلة الآيات التي تقرر حقائق إلهية أو كونية ثابتة من قبيل قوله عز وجل﴿ وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُواْ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهۡرِهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّىۖ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرَۢا ٤٥ ﴾([68]) وقوله جلّ في علاه ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةًۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ ٦٣ ﴾([69]).

الجدول الآتي يبين أثر اقتران الفعل بأدوات محددة للزمن من شأنها أن تتحكم في دلالته الزمنية

الفعل قبل الاقتران	دلالته الصرفية	الفعل بعد الاقتران	دلالته النحوية	التركيب
يلقي محاضرة	مضارع	لم يلق محاضرة	نفي وقوع الفعل في الماضي	لم+ الفعل المضارع
يلقي محاضرة	مضارع	لما يلقي محاضرة	نفي وقوع الفعل في الماضي المستمر إلى الحال	لما+ الفعل المضارع
يلقي محاضرة	مضارع	كان يلقي محاضرة	حدوث الفعل في الماضي	كان+ الفعل المضارع

يلقي محاضرة	مضارع	يلقي محاضرة الآن	حدوث الفعل في الزمن الحالي	الفعل+ الآن
		سيلقي محاضرة	المستقبل القريب	السين + الفعل المضارع
يلقي محاضرة	مضارع	سوف يلقي محاضرة	المستقبل البعيد	سوف+ الفعل المضارع

وبناء على ما تقدم يتبين أن للغة العربية وسائل شتى تقوم على توليد الأزمنة من خلال السياق النحوي ودراسة الفعل من خلال الزمن الصرفي نجدها تعبر عن الزمن تعبيرا محدودا لأن دراسة الزمن من خلال الفعل وحده خارج السياق يعطينا تعبيرا محدودا للزمن.

خاتمة: خلصت في نهاية البحث إلى النتائج الآتية:

1) الفعل هو ما يدل على وقوع الحدث في الزمن غالباً ويكون مسنداً إلى فاعل
2) تكون صيغة الفعل دالة على وقوع الحدث في الزمن بهيئتها الصرفية
3) قسم النحويون زمن الفعل إلى ماضي ومضارع وأمر
4) الفعل المضارع هو كل حدث وقع في الزمن الحالي أو أنه يحدث مستقبلا
5) قد تتفوق القرائن على دلالة الصيغة الصرفية فتحول زمنه إلى الزمن النحوي الذي يتنوع في الدلالة على الماضي أو الحاضر أو المستقبل أو يكون ذا زمن نحوي مبهم تبعاً لتلك القرائن الملابسة للتركيب النحوي .

الهوامش:

[1] الكتاب، سيبويه (ت 180هـ)، تح: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، ج1، ص 12

[2] المصدر نفسه، ص12

[3] ألفية ابن مالك في النحو والصرف "شرح ميسر"، زين الكامل الخويسكي، ج1، ط1 :2003 م، ص11.

[4] المفصل في علم العربية، أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1 2003م ، 1424 ه، ص 315.

[5] الكافية في النحو، ابن الحاجب، مكتبة البشرى كراتشي ط2، 2011م، ص223.

[6] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ط2 (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ-1980م)، ص 16.

[7] البحث النحوي عند الأصوليين، جمال الدين مصطفى دار الرشيد، بغداد، 1980م، ص144.

[8] نفسه، ص 145، 164 .

[9] الايضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، تح: مازن المبارك، ط5 (دار النفائس، بيروت، 1406هـ = 1986م)، ص53.

[10] المشتقات، التبريزي محمد صادق، الطبعة الحجرية إيران، المكتبة الوقفية، ص9، وينظر: الاشتقاق، البهبهائي علي، ص6 .

[11] أجود التقريرات في علم الأصول، الخوئي، ج1، ص 23-25، البحث النحوي، جمال الدين، ص 148.

[12] صيغة الفعل دلالتها الصرفية والنحوية عند اللغويين المعاصرين، عادل بن معتوق العيثان، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

[13] دراسات في الفعل، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت-لبنان، ط1، ص 17-18 .

[14] كتاب الأفعال، لأبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز بن ابراهيم الأندلسي المعروف بابن القوطية (ت 367هـ)، تح: على فوده، مكتبة الخانجي القاهرة، ط3 ،1421هـ 2001م، ص1.

[15] نفسه، ص3.

[16] ينظر المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص 315.

[17] الكتاب، سيبويه، ص 12.

[18] الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، دراسة نظرية تطبيقية للتوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1422هـ-2001م، ص 43.

[19] أقسام الكلام العربي، من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977م، ص237.

[20] الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، الهنداوي، ص50.

[21] ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص245.

[22] الزمن واللغة، مالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1986م، ص77.

[23] نفسه، ص81.

[24] الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم، الهنداوي، ص51.

[25] المعجم المفصل في تصريف الأفعال العربية، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ/2000م، ص42.

[26] كتاب الأفعال، ابن القوطية، ص08.

[27] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص315.

[28] الشعراء، 45.

[29] الكهف، 42.

[30] علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق دراسة تاريخية -تأصيلية — نقدية، فايز الداية، دار الفكر المعاصر -بيروت — لبنان، ط2 ، 1417هـ/1996م، ص41.

[31] أساس البلاغة، الزمخشري(ت:538هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1 (1419هـ-1998م): (دلل)، ص193.

[32] لسان العرب، ابن منظور، مادة (دلل)، دار صادر، بيروت، ج11، ص248- 249.

[33] القاموس المحيط، الفيروز آبادي، (دلل)، مؤسسة الرسالة، 3/ 377.http://waqfeya.com

[34] البيان والتبيين؛ للجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط7 (1418هـ-1998م) ج1، ص81.

[35] الإبهاج في شرح المنهاج ((منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه 785هـ))، تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب، دار الكتب العلمية —بيروت، 1416هـ-1995 م، 178/1، وحقائق الوصول ،409/1.

[36] الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي أبو الحسين، تح: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية بيروت — لبنان، ط1 (1418هـ-1997م)، ص255، وينظر: شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، (ت: 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1422هـ-2001م، ج9، ص110.

[37] نفسه، ص255.

[38] الديوان، البحترى، ج2، ص723.

[39] الديوان، البحترى، ج3، ص1886.

[40] نفسه، ج1، ص102

[41] نفسه، ج1، ص417.

[42] معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (ت 311هـ)، عالم الكتب بيروت، ط1، (1408هـ — 1988م)، ج1، ص180.

[43] الأحقاف 34/46.

[44] ينظر: معاني القرآن، الزجاج، ص27، الزمن واللغة، المطلبي، ص248.

[45] المائدة105/5.

[46] الأنبياء 103/21.

[47] الإيضاح في علل النحو، أبي القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ص 87 .

[48] ينظر: الفعل زمانه وأبنيته، ابراهيم السامرائي، ص 29 .

[49] الزمن واللغة، مالك يوسف المطلبي، ص124 .

[50] السابق 82 .

[51] المفصل في علم العربية، الزمخشري، ص280، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة الوقفية (مصر — القاهرة)، ج1، ص198.

[52] ينظر: شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1 (1410هـ -

1990م، ج1، ص28، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون أحمد بن يوسف السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم (دمشق –سوريا)، ج6، ص242.

[53] النحل، 124.

[54] همع الهوامع، السيوطي، ج1، ص339.

[55] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الانصاري (ت: 761)، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ص 184-185.

[56] النساء 91.

[57] البقرة 142

[58] ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، ص739.

[59] البقرة 137.

[60] التوبة 71.

[61] مغني اللبيب، ابن هشام، ج2، ص739.

[62] الضحى 5.

[63] ينظر: معجم الاعراب والإملاء، إيميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ط1 1983م، ص 317.

[64] ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، راجعه عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، ج3، ص26.

[65] الأمثال، السدوسي، أبو فيد مؤرّج بن عمر، حققه وقدم له: أحمد محمد الضبيب، ط1، مطابع الجزيرة، الرياض، 1390هـ=1970م، ص 32.

[66] يضرب مثلاً للحذر من الانتقام إذا حصل الظلم؛ انظر الميداني: مجمع الأمثال 230/2 وهو وارد بالنهي لا بالنفي. وعلى صيغة النهي لا شاهد فيه على المضي.

[67] الفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ص 33.

[68] فاطر 45.

[69] الحج 63.